



تطور الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 2000-2024 (دراسة تحليلية)

إعداد

د. إيمان حسن المراكبي

مدرس الاقتصاد، كلية التجارة بتقنها الأشراف (بنات)، جامعة الأزهر

dr-emanelmarakby@hotmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس – العدد الثاني – الجزء الرابع – يوليو 2025

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

المراكبي، إيمان حسن (2025). تطور الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 2000-2024 : دراسة تحليلية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 4(2)6، 595-629.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

تطور الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية كمحدد لجاذبية الاستثمار

الأجنبي المباشر في مصر 2000-2024 (دراسة تحليلية)

د. إيمان حسن المراكبي

مستخلص

تهدف الدراسة الى تحليل تطور أداء مصر في مؤشرات الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية خلال الفترة 2000-2024 ، واعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي وباستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية للتعبير عن الجودة المؤسسية الاقتصادية ومؤشر الحوكمة للتعبير عن الجودة المؤسسية السياسية لتقييم الوضع الراهن و معرفة أهم التحديات التي تواجه مصر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر . وانتهت الدراسة الى أنه بالرغم من تواضع أداء مصر في مؤشرات الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية الا أنها شهدت تحسنا نسبيا في بعض المؤشرات خلال فترة الدراسة والذي ارتبط بتحسين نسبى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر لكنه لا يزال أقل من المنشود مما يتطلب مزيد من الإصلاحات المؤسسية والتي يجب أن تتسم بالشمولية والاستمرارية، من أجل رفع مستوى الثقة بالبيئة المؤسسية المصرية وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر .

الكلمات المفتاحية : الجودة المؤسسية ، مؤشر الحوكمة ، مؤشر الحرية الاقتصادية ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، مصر .

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة مما يؤدي الى تراكم رأس المال وانتشار المعرفة (De Mello, L. R., 1999) وينطبق هذا بصفة خاصة في الدول النامية التي تواجه العديد من المشاكل التي تعوق جهود التنمية فيها (Anyanwu, J. C., 2011) ، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي ، ويساهم في توفير فرص العمل ورفع كفاءة العنصر البشري وزيادة الصادرات ، والتخفيف من عجز الميزان التجاري وتوفير موارد النقد الأجنبي ، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات محركا للمنافسة والابتكار ومصدرا لنقل وتوطين التكنولوجيا والخبرات الفنية والمهارات الإدارية، مما يساعد على تحسين إنتاجية وأداء الشركات المحلية في الاقتصادات المضيفة (Chaib, B., & Siham, M., 2014) .

ومن هنا يعد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم الأهداف التي تعمل الحكومات وصانعو السياسات الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء على تحقيقه، بما يحقق في النهاية هدف النمو والرفاهة الاقتصادية . وانطلاقا من ذلك فقد حظيت العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل النمو الاقتصادي وحجم السوق والقرب الجغرافي بقدر كبير من الاهتمام والدراسة ، الا أنه وفي الآونة الأخيرة أكدت كثير من الدراسات على أهمية جودة المؤسسات والبيئة المؤسسية باعتبارها

عنصرا مؤثرا في قرارات المستثمرين الأجانب حيث يؤدي تعزيز حقوق الملكية وسيادة القانون إلى جعل الدولة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب وتعد حماية حقوق الملكية بصفة خاصة من أهم محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Bergara, M, 1998) ، في حين يمثل انخفاض الجودة المؤسسية عقبة أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فعادة ما تحجم الشركات متعددة الجنسيات عن دخول الأسواق الخارجية إذا كانت هذه الأسواق ذات مستويات مرتفعة من المخاطر (Aziz, O. G., 2018) ، حيث تزيد المؤسسات الضعيفة من عدم اليقين مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج Cuervo- (Cazurra, A., 2006) ، ومن هنا تعد الجودة المؤسسية من أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي (North, D.C., 1990).

وفي النصف الثاني من التسعينيات حول البنك الدولي اهتمامه من الجيل الأول للإصلاحات) إ استقرار الاقتصاد الكلي والتكامل التجاري) أو (الإصلاحات الكلية) إلى الجيل الثاني (إدخال تحسينات على الوظائف التنظيمية للدولة و الإدارة، القانون، التأكيد على التنمية المؤسساتية، و قضايا الشفافية وحوكمة الشركات) أو (الإصلاحات الجزئية)، فالإصلاحات الكلية هي إصلاحات ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق النمو المستدام؛ حيث أصبح البنك الدولي على علم بأهمية الإصلاحات المؤسساتية، والتي أصبحت تعرف بالأسس الميكرواقتصادية للنمو (World Bank, 2004) .

وتعانى الدول النامية ومن بينها مصر من عدد من الاختلالات المؤسسية والناجمة في معظم الأحيان من التطبيق غير السليم للنظم الاقتصادية سواء الاشتراكية أو الرأسمالية ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار والوضوح في العلاقات التنظيمية التي تربط بين مؤسسات الدولة فضلا عن أسلوب إدارة هذه المؤسسات والذي ينعكس في سياسات غير فعالة في مواجهة المشكلات ، التدخل الحكومي في عمل السوق الحر وما يؤدي إليه من عدم كفاءة السوق ، تعدد وتداخل وعدم وضوح القوانين المنظمة لبيئة الأعمال ، انتشار الفساد الحكومي كل هذا يعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . من هنا تظهر أهمية دراسة البيئة المؤسسية في مصر للوقوف على مدى التطور الذي شهدته خلال فترة الدراسة من خلال مؤشرات الجودة المؤسسية الدولية ومعرفة أهم التحديات التي تواجه مصر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والمساهمة في اقتراح سياسات فعالة لتعزيز جاذبية مصر كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر .

مشكلة الدراسة

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر ، خاصة في ظل قصور الموارد المحلية ، وقد سعت مصر مبكرا و منذ منتصف السبعينات في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي من خلال انتهاز سياسة الانفتاح الاقتصادي كما قامت بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في التسعينات ، الا أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن وبالرغم من التحسن النسبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر فقد ظلت أقل من المستوى المأمول ، يرجع ذلك لعدد من الأسباب والتي من أهمها اهمال العوامل المؤسسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي .

و مع بداية الألفينات بدأت مصر في الاهتمام بتحسين البيئة المؤسسية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات من خلال العديد من الإصلاحات التشريعية والحوافز ، فهل استطاعت مصر تحسين موقفها في مؤشرات الجودة المؤسسية الدولية وتهيئة بيئة مؤسسية جاذبة للاستثمار؟ .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحليل تطور أداء مصر في مؤشرات الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية الدولية ، واستعراض جهود الدولة لتعزيز الجودة المؤسسية ومدى فاعليتها في تحسين البيئة المؤسسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة من أجل تقييم الوضع الراهن وتقديم مقترحات لتحسين الأداء.

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة منهج التحليل الوصفي من خلال رصد وتحليل البيانات لتقديم فهم شامل ومتعمق لتطور الجودة المؤسسية في مصر والوقوف على أهم التحديات التي تواجه مصر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

مصادر البيانات :

- بيانات مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) ، World Bank
- بيانات صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي (FDI) ، World Bank
- بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF) Index of Economic Freedom ، Heritage Foundation

1- الأدبيات النظرية

1-1 مفهوم المؤسسية وأهميتها

أدت الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI خلال العقود الثلاث الأخيرة ، و تحول اهتمامات الشركات متعددة الجنسيات من البحث عن الموارد الطبيعية والأسواق الكبيرة والعمالة الرخيصة نحو البحث عن الكفاءة إلى ظهور أدبيات نظرية وتجريبية حول العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ،وقد شددت هذه الدراسات على أثر المحددات المؤسسية باعتبارها محددات أكثر أهمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الدول يجب أن تستهدف انشاء مؤسسات قوية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (Daude, C., & Stein, E. , 2007)

فلم تعد المتغيرات الاقتصادية وحدها هي المتغيرات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. بل ان توفر إطار تشريعي وقانوني ضامن للحقوق والملكيات، ووجود مؤسسات تحمي الحقوق المدنية والسياسية للأفراد وعدم تقشي البيروقراطية، تعد من أهم العوامل التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و المناخ المؤسسي هو مجموعة القواعد الأساسية السياسية، الاجتماعية والقانونية التي تضع الأساس لكل من الإنتاج، التبادل، التوزيع والاستهلاك (Davis. E, & North. D ,1971) ، ويعرف

أيضا بأنه مجموعة الأنظمة و القوانين الرسمية، الإجراءات، التنظيمات، الاتفاقيات غير الرسمية، والمعايير التي تصيغ النشاط الاقتصادي والاجتماعي (Bacchetti, L., & Kobeissi, N., 2009).

ويرى (Nunnenkamp, 2004) أنه من الصعب على الدول النامية التي تعاني من ضعف المؤسسات أن تحصد فوائد الاستثمار الأجنبي. حيث توجد علاقة إيجابية بين زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي وجودة أو قوة المؤسسات (Bevan, A., & Estrin, S., 2004)، فالمؤسسات الجيدة توفر بيئة أعمال تتميز بارتفاع درجة الحماية وحقوق الملكية والحرية الاقتصادية والسياسية وانخفاض تكلفة ممارسة الأعمال وتراجع الفساد (IMF, 2003).

وبالرغم من الاعتراف بأهمية دور المؤسسات في الحياة الاقتصادية إلا أنه تم إهمالها في نظريات التنمية الاقتصادية لصالح العوامل الكمية مثل العمل ورأس المال المادي والبشري، إلا أن تعثر برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول دفع نحو تزايد الاهتمام بالجوانب المؤسسية وتقريبا منذ بداية التسعينات من القرن العشرين (شقيب، ع &، عدلي، 2016).

والمؤسسات هي القواعد التي تسيّر السلوكيات، آليات التنفيذ التي تنفذ أو تدعم هذه القواعد، المنظمات التي تؤثر على دوافع الناس وتدعم معاملات السوق؛ حيث تساعد على إنفاذ حقوق الملكية والعقود، نقل المعلومات وإدارة المنافسة في الأسواق، وبذلك فهي تعطي فرصا وحوافزا للانخراط في نشاط السوق. (World Development Report, 2002, p.4).

ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2006) الجودة المؤسسية هي مدى ملائمة المحيط المؤسسي لفعالية الأسواق، ويرى (Hall, J. C., 2010) بأن الجودة المؤسسية تشمل تقديم الحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية لحماية حقوق الملكية، والتنفيذ غير المتحيز للعقود، والاعتماد على أسعار السوق، والأرباح والخسائر.

2-1 الاقتصاد المؤسسي وتطوره

ظهرت المدرسة المؤسسية في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ويركز الاقتصاد المؤسسي على فهم دور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي، ويمكن القول بصفة عامة إنه بينما ترى النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أن السوق والأسعار هما أساس العلاقات الاقتصادية، فإن الفكر المؤسسي يرى أن العبرة بالمؤسسات الاجتماعية السائدة، وأن السوق نفسه هو أحد هذه المؤسسات والذي يتأثر بالبيئة المؤسسية الأخرى في المجتمع والدولة.

وقد مرت المدرسة المؤسسية بمرحلتين: الاقتصاد المؤسسي القديم، والذي ظهر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي اهتم فيها الاقتصاد المؤسسي بمعارضة ونقد الفكر الاقتصادي السائد، وتضم هذه المرحلة كتابات (Veblen, T., 1899)، و (Hamilton, W., 1919) والذين رفضوا استنتاجات الاقتصاديين الكلاسيك والتي ترى أن الاختلالات في الحياة الاقتصادية تمثل انحرافات عن الوضع التوازني العادي، بل انهم يرون أن هذه الاختلالات هي الوضع الطبيعي في ظل التطور الدائم للمؤسسات الموجودة في المجتمع (عبد الفتاح، م. ب. 1995).

أما المرحلة الثانية فسميت بالاقتصاد المؤسسي الجديد وظهرت مع بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي يرجع إليها الفضل في ترسيخ مصطلح الاقتصاد المؤسسي وتوضيح أهمية دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويعد (Coase, R. H. (1937) أبرز مفكريها حيث وضعت مقالته (The

(North, D. Nature of The Firm, 1936) اللبنة الأولى لهذه المدرسة الاقتصادية. بالإضافة الى (C. (1973) و (Williamson, O. E. (1975)).

وعلى خلاف القديم فان الاقتصاد المؤسسي الجديد لا يرفض النظرية النيوكلاسيكية وإنما يرفض فروضها غير الواقعية كالرشادة التامة وانعدام تأثير القيم الدينية أو المؤسسات غير الرسمية ، ويعتبر أن تكاليف المعاملات التي تحددها المؤسسات والترتيبات المؤسسية هي مفتاح الأداء الاقتصادي. وبالتالي فان مؤسسات أي دولة (أنظمتها القانونية والسياسية والاجتماعية) هي محددات من الدرجة الأولى لأدائها الاقتصادي ، حيث يهتم بالظروف التي تتم فيها التعاملات وما يترتب عليها من تكاليف وأعباء وهو ما يتطلب الاهتمام بالظروف التي تحكم هذه المعاملات من أدوات ومعايير أداء، ومعلومات متاحة ، والقوانين التي تحكمها و مدى تطبيقها واحترامها. فالمعاملات الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على الثقة في احترام التعهدات وفي القدرة على الحصول على الحقوق. ويظهر ذلك بوجه خاص في قضايا الاستثمار. (Nabli, M. K (1989) ، وبالتالي فهو يمثل استكمالاً للتحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي ، ويقوم بمد أدوات التحليل الاقتصادي إلى الجوانب المؤسسية التي تم إهمالها في النظرية الاقتصادية التقليدية. (Gani, A. 2007) . فقد أعاد مناقشة الإطار المؤسسي للنظام الاقتصادي فالسوق لا يعمل في فراغ، وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة.

وقد أكد كلا من الاقتصاد المؤسسي القديم والجديد على أهمية المؤسسات، إلا أن الاقتصاد المؤسسي القديم خبت نجمه نظراً لظهوره في فترة نجاح النظرية الكينزية (Greif, A. ,1998) . أما الاقتصاد المؤسسي الجديد فإنه يتجاوز القول بأهمية المؤسسات، إلى توضيح أن المؤسسات يمكن أن تخضع للتحليل سواء في عملها أو في تطورها (Reder, M. W. ,1999) .

1-3 أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية

توجد عدة مؤشرات لقياس الجودة المؤسسية من أهمها : مؤشرات التنافسية العالمية ، مؤشرات الحوكمة مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشر مدركات الفساد ، مؤشر المخاطر القطرية ، مؤشر الحرية الاقتصادية وغيرها . ويمكن تصنيف مؤشرات الجودة المؤسسية الى نوعين بعضها يعكس المتغيرات السياسية وبعضها يعكس المتغيرات الاقتصادية. وقد تم اختيار مؤشر الحرية الاقتصادية للتعبير عن الجودة المؤسسية الاقتصادية وتم اختيار مؤشر الحوكمة للتعبير عن الجودة المؤسسية السياسية في هذه الدراسة نظراً لتوافر البيانات عن مصر في كلا المؤشرين خلال فترة الدراسة .

1-3-1 مؤشر الحرية الاقتصادية

توفر البيئة المؤسسية الاقتصادية الجيدة حوافز الاستثمار للأفراد، كما تقوم بالتوظيف الجيد للأسواق وتعمل على دعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق . وتقدم حوافز للإنتاج من خلال رفع مستوى التأكد واليقين وخفض تكاليف الصفقات مما يرفع التوقعات بربحية المشروعات الاقتصادية (Berggren, N., 2009).

ويعد مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تقدمه (The Heritage Foundation) مقياساً لجودة البيئة المؤسسية الاقتصادية ، و تشمل الحرية الاقتصادية كلا من (حرية الإنتاج، والتوزيع، واستهلاك السلع والخدمات والتملك وانتقال العمل، ورأس المال، والسلع، والغياب التام للقيود) (Heritage Foundation Report , 2012)

ويتم من خلال التقرير السنوي الذي تصدره المؤسسة قياس الحرية الاقتصادية في جميع دول العالم بناءً على 12 عاملاً يتم تجميعهم في أربع فئات رئيسية: سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وانفتاح الأسواق. ويعد المؤشر أداة لتقييم سياسات الدول الاقتصادية حيث يوفر معلومات موضوعية عن البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي العام.

تصنف اقتصاديات الدول وفقاً لدرجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من (0) الأسوأ إلى (100) الأفضل. ويتم الحصول على الدرجة الكلية عبر حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها، وتصنف الدول حسب هذا المؤشر إلى:

- دول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 - 100.
 - دول ذات اقتصاد حر غالباً إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 - 79.9.
 - دول ذات اقتصاد حر بشكل متوسط إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 - 69.9.
 - دول ذات اقتصاد غير حر غالباً إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 - 59.9.
 - دول ذات اقتصاد مغلق أو مقيد إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 - 49.
- وبالتالي تدل القيمة الأعلى على حرية اقتصادية أكبر وبيئة أو جودة مؤسسية أفضل. ويؤثر كل نوع من الحريات على الاستثمار الأجنبي المباشر كالآتي:

1-3-1 سيادة القانون

ويتكون من ثلاث مؤشرات حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفاعلية القضائية

- حقوق الملكية

يقيم مؤشر حقوق الملكية مدى سماح الإطار القانوني في الدولة للأفراد بالملكية الخاصة واستخدامها ومدى ضمان هذه الحقوق من خلال القوانين المعمول بها. وبالتالي فهو مقياس كمي لدرجة حماية قوانين الدولة لحقوق الملكية الخاصة ومدى احترام تلك القوانين. ومستوى مصادرة الدولة للممتلكات الخاصة. وكلما كانت الحماية القانونية للممتلكات أكثر فعالية، كلما ارتفعت درجة الدولة، وكلما زادت فرص مصادرة الحكومة للممتلكات، كلما انخفضت درجة الدولة. Heritage Foundation (Report, 2024)

إن ضمان حقوق الملكية وغياب القيود على تحويل الأرباح ورأس المال يمنح الأفراد الثقة للقيام بالأنشطة التجارية و يحفظ مدخراتهم ودخولهم من المصادرة الحكومية ويوفر بيئة أعمال صحية مما يحفز الاستثمار الأجنبي، بينما تؤدي الحماية الضعيفة لحقوق الملكية إلى عدم إقبال المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الدولة (Shokhrukh, O., 2023)

- نزاهة الحكومة

يقوض الفساد المنهجي للمؤسسات الحكومية نزاهة الحكومة من خلال ممارسات مثل الرشوة، والمحسوبية والاختلاس، والكسب غير المشروع، و يقلل من الحرية الاقتصادية من خلال انعدام الأمن وشيوع عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية، أن السماح لبعض الأفراد أو الجهات بالحصول على مزايا حكومية على حساب آخرين، يتناقض بشكل صارخ مع مبادئ المعاملة العادلة والضرورية لمجتمع حر اقتصادياً. (Heritage Foundation Report, 2024)

ويخفض انتشار الفساد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يضع قيود ضد الاستثمار داخل السوق ، ويقلل ثقة الأفراد في الاقتصاد ويخفض الكفاءة والفعالية بشكل كبير و يرفع تكلفة بدء الأعمال وإنجازها في البلد المضيف، وعادة ما ينظر إلى الفساد على أنه عائق للاستثمار والإنجاز السلس للأعمال Hess, (2008, M.).

- الفعالية القضائية

وتعني وجود نظام قضائي عادل يضمن احترام القوانين ، حيث تحمي الأطر القانونية التي تعمل بشكل جيد حقوق جميع المواطنين من انتهاك القانون من قبل الآخرين، بما في ذلك من قبل الحكومات والأحزاب القوية. (Cándido, J., 2022)، ومما لا شك فيه أن سيادة القانون والفاعلية التنظيمية والقانونية من أهم العوامل في جذب الاستثمار بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة .

1-3-2-1 حجم الحكومة

ويتكون من ثلاث مؤشرات : العبء الضريبي ، الانفاق الحكومي ، الصحة المالية
- العبء الضريبي

تفرض جميع الحكومات أعباء مالية على النشاط الاقتصادي من خلال الضرائب ، وتشكل معدلات ضريبة الدخل المرتفعة على الأفراد والشركات قيوداً هاماً ومباشراً على الحرية الاقتصادية ، حيث تخفض قدرة الأفراد والشركات على تحقيق أهدافهم في السوق وبالتالي تخفض نشاط القطاع الخاص . ويقيس مؤشر الحرية الاقتصادية عبء هذه الضرائب من خلال قياس العبء الكلي من جميع أشكال الضرائب كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. (Heritage Foundation Report, 2024) وكلما انخفض العبء الضريبي ارتفعت درجة الحرية الاقتصادية وزاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Beheshtitabar, E., 2008).

- الانفاق الحكومي

تعد تكلفة الحكومة وحجمها وتدخلها قضية مهمة للحرية الاقتصادية ، حيث يؤدي الإنفاق الحكومي المفرط إلى مزاحمة النشاط الاقتصادي الخاص مما يؤدي إلى تحفيز الطلب بشكل كبير و حدوث تشوهات في الأسواق ، وقد يؤدي إلى انفراد الحكومة بالسوق في بعض الأحيان مما يقلل الحرية الاقتصادية نتيجة التدخل الكبير للحكومة في النشاط الاقتصادي و يحد من حرية المستثمر الأجنبي، (2021, 2014, Heritage Foundation Report)

- الصحة المالية

وتعني قدرة الحكومات على تخطيط وإدارة ودفع تكلفة الاستثمارات والخدمات العامة، ويعكس المؤشر عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام وأعباءه لمعرفة مدى استقرار النظام المالي للدولة ، ويعتبر الدين العام أحد أهم مصادر التمويل الهامة التي تلجأ إليها الدول لتمويل الأعباء العامة لعدم كفاية الإيرادات العامة ، وبالتالي فقد تتفاقم أزمة الديون على الدول خاصة النامية منها للعديد من الأسباب، وتؤدي سوء إدارة الموازنة العامة للدولة إلى اتساع العجز وتزايد عبء الديون، وبالتالي تآكل الصحة المالية للدولة ، ما يسبب عدم الاستقرار وانخفاض مستوى الحرية الاقتصادية Heritage Foundation (Report. 2017)

3-1-3-1 الكفاءة التنظيمية

وتتكون من ثلاث مؤشرات : حرية الأعمال ، حرية العمل ، الحرية النقدية

- حرية الأعمال

يقيس المؤشر القيود على البيئة التنظيمية للشركات و يعكس القدرة على إنشاء وإغلاق مؤسسة بسرعة وسهولة. تعد قدرة الفرد على إنشاء وإدارة مؤسسة دون تدخل لا مبرر له من الدولة أحد أهم المؤشرات الأساسية للحرية الاقتصادية ، فاللوائح المرهقة والزائدة عن الحاجة هي العوائق الأكثر شيوعاً أمام أنشطة ريادة الأعمال، حيث تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعل من الصعب على رواد الأعمال النجاح في السوق ، ويضر بالمستثمر الأجنبي ويخلق بيئة طاردة للاستثمار . (Heritage Foundation Report, 2024) ، ويتوقع أن تكون الشركات أكثر استعداداً للاستثمار في الدول التي تتمتع فيها بسهولة الدخول والخروج من السوق. (Beheshtitabar, E., 2008)

- حرية العمل

يعكس المؤشر مدى مرونة سوق العمل في البلد المضيف ، وتأتي سياسات العمل من التشريعات والقوانين المحلية المتعلقة بالأجور والأسعار وساعات العمل وغيرها . إن قدرة الأفراد على العثور على فرص عمل أمر أساسي للنهوض بالحرية الاقتصادية، كما أن قدرة الشركات على التعاقد بحرية على العمالة وتسريح العمال الزائدين عن الحاجة عندما لا تكون هناك حاجة إليهم أمر ضروري لتحقيق الإنتاجية المعززة والنمو الاقتصادي المستدام.

وقد يؤدي تدخل الدولة في سوق العمل من خلال لوائح العمل الحكومية والتي تشمل الحد الأدنى للأجور ، والقيود المفروضة على ساعات العمل أو ظروف مكان العمل ، والقيود المفروضة على التوظيف والفصل ، وغيرها من القيود إلى منع أصحاب العمل والموظفين من التفاوض بحرية على التغييرات في شروط وأحكام العمل مما قد يعيق الأداء الفعال لأسواق العمل ، بينما تساعد حرية العمل الاستثمار الأجنبي المباشر على التفاعل دون قيود من قبل الدولة (Heritage Foundation Report , 2024).

- الحرية النقدية

يعكس المؤشر مدى استقرار الأسعار ، وتتطلب الحرية النقدية عملة مستقرة وأسعار يتم تحديدها من خلال السوق ، و تتأثر قيمة عملة البلد بشكل كبير بالسياسة النقدية لحكومتها ، فالسياسة النقدية التي تهدف إلى الحد من التضخم وتعمل على استقرار الأسعار تجعل المستثمر الأجنبي قادراً على الاعتماد على أسعار السوق في المستقبل. كما تمكن أيضاً من الادخار والاستثمار بثقة أكبر؛ أما السياسة التضخمية فتؤدي إلى التخصيص غير الأمثل للموارد وارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى تشويه الأسعار. (Beheshtitabar, E., 2008)

4-1-3-1 انفتاح الأسواق

وتشمل ثلاث مؤشرات : الحرية التجارية ، حرية الاستثمار ، الحرية المالية

- الحرية التجارية

يقيس المؤشر مدى وجود القيود التجارية التي تؤثر على الواردات والصادرات من السلع والخدمات وتتخذ القيود التجارية عدة أشكال مثل التعريفات والحصص وحظر الاستيراد أو التصدير ورسوم مكافحة الإغراق والمعايير الصحية وغيرها مما يعيق حرية التجارة ويؤدي إلى تشوه الأسعار ، إن الدرجة التي تعيق بها الحكومة التدفق الحر للتجارة الخارجية لها تأثير مباشر على قدرة الأفراد على

تحقيق أهدافهم الاقتصادية وتعظيم إنتاجيتهم ورفاهتهم. (Heritage Foundation Report, 2024) ووفقا لKumar, N. , (2002) ، فإن الحرية التجارية لها تأثير إيجابي بشكل عام على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث من المتوقع أن يرتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع ارتفاع الحرية التجارية (Beheshtitabar, E. , 2008)

– حرية الاستثمار

ويقيس المؤشر القيود على تدفق رؤوس الأموال ويعكس سياسة الدولة تجاه الاستثمار بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة ومدى وجود قيود على الاستثمار في الدولة ومدى وجود قيود على المدفوعات والتحويلات الرأسمالية الدولية ومدى تطور سوق المال ، ومدى وجود معوقات بيروقراطية وغيرها من العوامل التي تؤثر بالسلب على تدفق الاستثمار الأجنبي (Bakar, A., 2022) حيث عادة ما يتردد المستثمرون الأجانب في الاستثمار في اقتصاد توجد فيه لوائح تقييدية على تدفقات رأس المال عبر الحدود. فالمحيط الاستثماري الحر والذي يتميز بالشفافية يقدم فرصا مهمة لتنظيم المشاريع، وحوافز لتوسيع النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل. لذلك من المتوقع أن تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد مع زيادة حرية الاستثمار. (Beheshtitabar, E. , 2008)

– الحرية المالية

يقيس المؤشر مدى استقلال البنك المركزي ومدى تدخل الحكومة في القطاع المالي ومدى ملكية الدولة للمؤسسات المالية ، وحجم القيود المفروضة على النظام المالي ومدى تأثير الحكومة على تخصيص الائتمان (Le, A. H., & Kim., 2020) ، حيث يتيح النظام المالي الأقل تدخلا من قبل الحكومة و الأكثر تطورا وشفافية إمكانية التمويل بشكل أفضل ، ويشجع المنافسة من خلال ترك القيادة للطلب والعرض، إضافة إلى توفير المعلومات والأسعار بشكل دوري مما يساعد على تخصيص الموارد الرأسمالية للاستخدامات الأعلى قيمة. (Beheshtitabar, E. , 2008)

2-3-1 مؤشر الحوكمة

وفقا للأدبيات الاقتصادية فإن مؤشر الحوكمة Worldwide Governance Index من أهم المؤشرات التي تقاس بها الجودة المؤسسية السياسية ، وتهتم الحوكمة بتطبيق مفاهيم النزاهة والمصداقية والشفافية وتعتمد على وجود مؤسسات عامة فاعلة تهتم بالعدالة الاجتماعية وتستجيب لاحتياجات السكان ، ويصدر البنك الدولي والأمم المتحدة عديد من التقارير السنوية حول الحوكمة لمعظم الدول ، وتعرف الحوكمة على أنها الآليات والقواعد والمؤسسات والسياسات التي تدير من خلالها الدولة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (World Bank , 2020) . وتقدم المؤشرات الستة للحوكمة Worldwide Governance Index وفقا لKaufmann (2003) العناصر الأساسية المكونة لمفهوم البيئة المؤسسية السياسية والمؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي .

1-2-3-1 الصوت والمساءلة

ويعبر عن مدى الحرية المتاحة للسكان للتعبير عن آرائهم ، ولا شك ان توفير الحريات المدنية، والحقوق السياسية ، وعدالة النظام القضائي ، وحرية الصحافة تساعد في توفير مناخ استثماري حر يحفظ حقوق المستثمرين الأجانب ويساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. Siddharthan, N. S. (2009).

1-2-3-2 الاستقرار السياسي وغياب العنف

ويعنى مدى استقرار النظام السياسي والقبول به من قبل المعارضين لسياسات الحكومة ، بالإضافة لحجم العنف المعبر عنه من قبل المعارضين أو الموالين لسياسات الحكومة . وبالتالي يقيس المؤشر العنف بدوافع سياسية ، إن انتشار الحروب الأهلية ووجود خطر سياسي مرتفع في البلد المضيف يعطى مؤشرا على عدم الاستقرار ويجعل الشركات المتعددة الجنسيات تحجم عن الاستثمار فيه وتنتجه إلى أشكال أخرى من الأعمال الدولية (Meier, L., 2006).

1-2-3-3 فعالية الحكومة

ويقيس نوعية الخدمات العامة والمدنية ودرجة استقلالها حيث تؤثر نوعية الخدمات العامة ، وكفاءة واستقلالية موظفي هذه الخدمات ، البيروقراطية واستقلالية سياسات الحكومة ، ومصداقية الالتزام الحكومي في أداء أعمال المستثمر الأجنبي من حيث عدد الإجراءات المعقدة، ووقت إنجازها، كما تؤثر في تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن ثم في الأرباح التي تنتج عنه .

1-2-3-4 الجودة التنظيمية

ويقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات ، ويتضمن منظومة التشريعات التي تحدد علاقة الدولة بالمجتمع وتضمن حقوق الأفراد وتطبيق القوانين بما يحقق العدالة بينهم ، حيث تؤثر الجودة التنظيمية في سياسات عمل الشركات متعددة الجنسيات من خلال السياسات غير الصديقة للسوق مثل تحديد الأسعار ، والسياسية التجارية ، وتدخل الحكومة ، القيود على رأس المال Fazio, (2008) ومن ثم فان مواجهة مثل هذه السياسات تساهم في تشجيع دخول المستثمرين الأجانب .

1-2-3-5 سيادة القانون

ويقيس مدى الثقة في قواعد المجتمع والالتزام بها ، حيث يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول التي تتمتع بسيادة القانون حيث يدفع ذلك المستثمرين الأجانب لأخذ قرارات تعظم من قيمة أصولهم ، نتيجة اطمئنانهم لوجود مؤسسات تحل النزاعات وتضمن تنفيذ العقود؛ وذلك لأن العائد على الاستثمار يكون محميا (Buxheli, B., 2008).

1-2-3-6 مكافحة الفساد

ويقيس مدى المكاسب الخاصة التي يمكن أن يحصل عليها ممارسي السلطة ، حيث يقلل الفساد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كما يغير من تركيبته ونوعه ، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول الموقعة على اتفاقية مكافحة الفساد . (Perry, A., 2000)

و يأخذ كل مؤشر من المؤشرات الفرعية السابقة قيم من (0.25/ 0.25 -) والقيم الأعلى تمثل كفاءة الجودة المؤسسية وأداء قوى في مؤشر الحوكمة والعكس صحيح (Sabir, S.,2019)، و قيمة مؤشر الحوكمة هو ناتج متوسط الستة مؤشرات .

2- الدراسات السابقة

من الناحية التطبيقية تناولت كثير من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين الجودة أو البيئة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن أهم هذه الدراسات :

تناولت دراسة (Busse, M., & Hefeker, 2007) العلاقة بين المؤسسات والمخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر لعينة مكونة من 83 دولة خلال الفترة من 1984 – 2003 وخلصت الى أن العوامل المؤسسية السياسية ، وغياب الصراعات و ضمان القانون عوامل مهمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

واهتمت دراسة (Seyoum, B., 2009) بتوضيح أثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام متغير يقيس الكفاءة المؤسسية في البلد المضيف ومتغير يقيس الفارق بين الكفاءة المؤسسية بين البلد المضيف و البلد الأم لعينة من 125 دولة وبالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لعام 2002 / 2003 ، وتوصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي للكفاءة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ووجود اثر سلبي لاختلاف الكفاءة المؤسسية بين البلدين .

وفي دراسة (Herrera-Echeverri, H., 2014) حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والجودة المؤسسية لعينة من 87 دولة في الفترة من 2004 -2009 توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية وقوية بين البيئة المؤسسية و الاستثمار الأجنبي في الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض .

كما تناولت دراسة (Chaib & Siham, 2014) تأثير الجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة من 1995 – 2011 باستخدام مؤشرات الحوكمة التي تعكس الجودة المؤسسية السياسية و مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعكس الجودة المؤسسية الاقتصادية ، وتوصلت النتائج الى أن كلا من الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية لها آثار إيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل في الجزائر .

واهتمت دراسة (Huda, N., 2017) بمعرفة عوائق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع تسليط الضوء على التكنولوجيا المصاحبة له ، وتوصلت الى وجود علاقة إيجابية بين تحسن العوامل المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المحتملة ، وأكدت الدراسة على ضرورة تحسين نظام المعلومات للحد من الفساد .

وفي دراسة (Peres, M., 2018) والتي تبحث في تأثير الجودة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والمتقدمة ، أظهرت النتائج أهمية مؤسسات النمو الاقتصادي في جذب الاستثمارات في كل من الدول النامية والمتقدمة ، وأنه من الصعوبة جذب تدفقات الاستثمار في الدول النامية بدون تحسين الحوكمة ، وخلصت الدراسة الى أهمية الدور الذي تلعبه مؤشرات الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية والمتقدمة .

كما انتهت دراسة (Asif, M., 2018) حول تأثير مؤشرات الجودة والمؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان خلال الفترة الزمنية 1984-2013، وباستخدام المؤشر المركب لدليل المخاطر القطرية الدولية ICRG. إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يتأثر بشكل كبير بالجودة المؤسسية ومؤشرات الاقتصاد الكلي والموارد الطبيعية للبلد المضيف. وأن الدول ذات المؤسسات الأفضل، والمخاطر السياسية الأقل، أفضل إلى حد ما في الأداء الاقتصادي.

كما تناولت دراسة (Saha, S. 2022) تأثير الجودة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى. لعينة مكونة من 28 دولة من الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى في ست مناطق مختلفة للفترة من 2002 إلى 2018. وتشير النتائج إلى أن الجودة التنظيمية ومكافحة الفساد تعزز من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بينما تقلل سيادة القانون والصوت والمساءلة منه في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. بل على العكس من ذلك، فإن فعالية الحكومة والاستقرار السياسي ليس لهما تأثير معتبر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما توصلت دراسة (Akpilic, F., 2025) حول العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على ظروف عدم اليقين العالمية لعينة من 122 دولة، إلى أن ظروف عدم اليقين العالمية تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الصاعدة والمتوسطة الدخل والاقتصادات منخفضة الدخل، ولكن الأطر المؤسسية القوية والتنمية المالية يمكن أن تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في التخفيف من هذا التأثير عبر السياقات الاقتصادية المختلفة.

وتناولت دراسة (Ghosh, S., 2025) تأثير الجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي المدفوع بالاستثمار الأجنبي المباشر في 135 بلداً نامياً في الفترة من 1996 إلى 2020. وباستخدام مؤشر الحوكمة العالمي وتوصلت الدراسة إلى أن تحسين الجودة المؤسسية يعزز النمو الاقتصادي المرتفع في البلدان النامية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير الدراسة إلى أهمية دور مؤشرات فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون بشكل خاص في تعزيز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

واستهدفت دراسة (عزت، أ. 2023) تحليل تطور أداء مصر في مؤشرات الحوكمة، وانعكاسه على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2010 – 2022، مع عرض لتجارب بعض الدول في الإصلاح المؤسسي وتعزيز الحوكمة، وتوصلت إلى أهمية عملية الإصلاح المؤسسي وتطبيق الحوكمة، وإلى كونها عملية معقدة تتطلب الكثير من الوقت والموارد لتحقيق إصلاح شامل في المجالات المختلفة، وضرورة تحديد رؤية استراتيجية موحدة للإصلاح المؤسسي لضمان الاستمرارية والشمولية والتوازن.

وفي سياق متصل اختبرت دراسة (عبد الرحيم، م. س، 2023) أثر جودة المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1996 – 2020، باستخدام مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي كمقياس لجودة المؤسسات وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصلت إلى وجود أثر معنوي وموجب لمؤشرات

الاستقرار السياسي وغياب العنف، جودة الأطر التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وأثر معنوي وسالب لمؤشري الصوت والمسائلة وفعالية الحكومة، على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

وانتهت دراسة (غلوش، ط. م ، 2023) والتي هدفت الى قياس أثر العوامل المؤسسية علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1984 الي 2017 باستخدام مؤشر المخاطر القطرية ICRG كممثل عن العوامل المؤسسية الى أهمية العوامل المؤسسية في دعم النمو الاقتصادي ووجود علاقة طردية معنوية بين العوامل المؤسسية والنمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل ، وعدم وجود علاقة بينهما في الاجل القصير ، كما توصلت أيضا إلي ضعف الإطار المؤسسي في مصر .

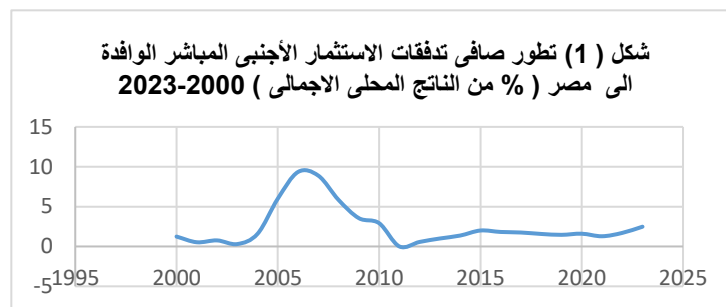
يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة عن مصر توصلت الى وجود علاقة طردية بين الجودة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الأجل الطويل ، كما يلاحظ أن معظمها قد اهتم بتحليل أداء مصر في أحد شقى الجودة المؤسسية اما الاقتصادي أو السياسي بينما تتناول هذه الدراسة بالتحليل كلا من الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية .

3- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

اهتمت مصر منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين بتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتهاز سياسة الانفتاح الاقتصادي، مما ساهم في تدفق المساعدات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وارتفاع معدلات النمو، إلا أنه ومع انهيار أسعار البترول عام 1986 تراجعت معدلات النمو والاستثمار وارتفعت معدلات التضخم والبطالة والعجز الداخلي والخارجي (حسين، إ. ف، 2018) .

وفي التسعينات تبنت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بمساعدة كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في الا أنها ظلت عند مستويات منخفضة مقارنة بالتدفقات إلى الدول النامية الأخرى، ويعود ذلك لارتفاع معدل التضخم في بداية التسعينات، بالإضافة لأزمة دول شرق آسيا في 1997/1998 والتي أضعفت التأثير الإيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

و شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة 2004 - 2007 (قبل الأزمة المالية العالمية) كما يتضح من الشكل (1) والجدول (1) يرجع هذا الى ارتفاع ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار المصري نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة والتي من أهمها تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط ، وخفض الوقت والتكلفة اللازمين لبدء ممارسة النشاط التجاري بمقدار النصف (بركات، ه. ر، 2018) .



المصدر : تم اعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

جدول (1) صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2000-2023

العام	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2000	1.24
2001	0.53
2002	0.76
2003	0.3
2004	1.59
2005	6
2006	9.35
2007	8.88
2008	5.83
2009	3.55
2010	2.92
2011	-0.20
2012	0.57
2013	1
2014	1.37
2015	2
2016	1.82
2017	1.75
2018	1.57
2019	1.46
2020	1.6
2021	1.28
2022	1.7
2023	2.48

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

كما اتخذت الحكومة المصرية مزيد من الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي بداية من عام 2004 وتحرير التجارة الإقليمية وإنشاء مركز لتسوية منازعات الاستثمار ووضع برامج تهدف لزيادة القدرة التنافسية لقطاع الصناعة، بالإضافة إلى تطبيق نظام رقابي جديد للتأكد من سلامة وكفاءة الأداء وحماية المستهلك وتشجيع الابتكار، مما ساعد في تحسين المناخ الاستثماري بشكل أكبر (حسين، إ. ف، 2018) وانعكس ذلك في ارتفاع نسبة صافي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الناتج، حتى وصل إلى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة (9.3 %) عام 2006.

ومع حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 شهدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر انخفاضاً شديداً حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 2011 (-20 %) نتيجة اندلاع ثورة 25 يناير وعدم الاستقرار السياسي، مما دفع المستثمرين لسحب رؤوس الأموال (السيد، ج. م، 2017) ثم عادت الارتفاع تدريجياً مرة أخرى بداية من 2012 – 2023 نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي النسبي خلال هذه الفترة كما يتضح من الشكل (1)، بالإضافة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لإصلاح مناخ الاستثمار من أهمها تبسيط الإجراءات والتنظيمات واللوائح المعقدة، وتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 25 % إلى 22.5 %، كما تم الإعلان عن منطقة اقتصادية واسعة النطاق حول قناة السويس (Bureau of Economic and Business Affairs. 2015- (2016)، (السيد، ج. م. 2017).

وفي مايو 2023 انعقد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار وأصدر 22 قراراً استهدفت خفض تكاليف تأسيس الشركات وتسهيل تأسيسها، من حيث المدد الزمنية واستخراج التصاريح اللازمة وتوفير الأراضي، وتشجيع الشفافية والحياد التنافسي بالسوق، وتسهيل توفير مستلزمات الإنتاج وخفض الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين، وتوسيع اختصاصات المحاكم الاقتصادية وتوفير حوافز متنوعة لتسهيل الاستثمار بالقطاع الزراعي والصناعي والطاقة. كما تم إصدار قرارات بشأن منح إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات ويمكن زيادتها لـ 10 سنوات بهدف استعادة جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمار الأجنبي مجدداً.

وفي ديسمبر 2023 أطلقت الحكومة المصرية وثيقة ملكية الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى ارتفاع نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 2.4 % من خلال تقديم حوافز من أهمها تخارج الدولة من بعض القطاعات الاقتصادية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص، وإلغاء الإعفاءات لكثير من الكيانات التابعة للدولة بما يدعم جعل القطاع الخاص قاطرة للنمو الاقتصادي خلال سنوات قليلة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء. فبراير، 2024).

وبالرغم من هذه الجهود المتواصلة والتحسين الفعلي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر إلا أنها ظلت دون المستوي المستهدف.

4- تطور مؤشرات الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية في مصر كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

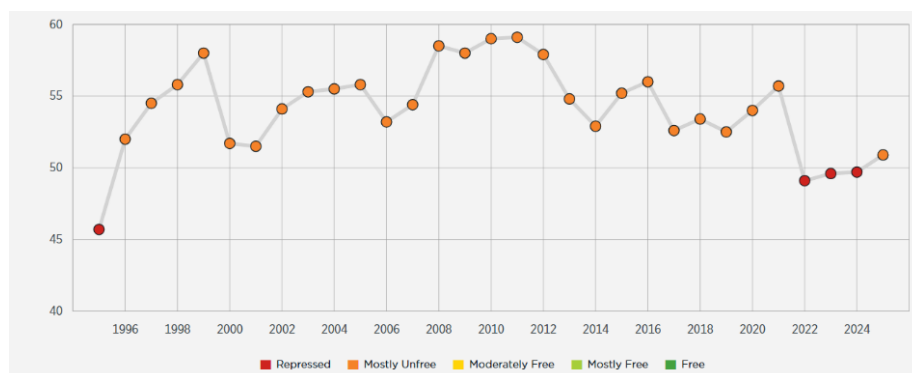
1-4 تطور مؤشر الحرية الاقتصادية

تم الاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية لتحليل تطور الجودة المؤسسية الاقتصادية نظرا لتوفر بيانات عن معظم سنوات الدراسة ، وقياس المؤشر مدى تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها على كافة مناحي الحرية الاقتصادية وأداء الأعمال ، ويصدر المؤشر في شكل تقرير سنوي منذ سنة 1995 عن معهد (Heritage Foundation) .

ووفقا لتقرير عام 2024 تعد مصر دولة ذات اقتصاد مقيد بدرجة حرية اقتصادية (49.7) أقل من المتوسط العالمي والإقليمي ، وتحتل مصر المرتبة العاشرة من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و المرتبة 146 عالميا .

و باستعراض تطور أداء مصر لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة الدراسة 2000-2024 نجد أن مصر قد صنفت كدولة ذات اقتصاد غير حر غالبا في معظم سنوات الدراسة نظرا لانخفاض درجة الحرية لمعظم متغيرات المؤشر خلال فترة الدراسة باستثناء أعوام 2010، 2011 ، خاصة 2011 والتي تساوت درجة الحرية فيه مع المتوسط العالمي ، حيث بلغت درجة المؤشر فيه (59.1 نقطة) وهي أعلى قيمة وصل اليها المؤشر وبلغ ترتيب مصر فيها ال 96 عالميا . Heritage (Foundation Report, 2024) ، بينما بلغت أقل درجة للحرية الاقتصادية 49.1 نقطة عام 2022 وبلغ ترتيب مصر فيها ال 152 عالميا وهو بداية دخول مصر في تصنيف الاقتصاد المقيد وحتى نهاية فترة الدراسة كما يتضح من الشكل (2) والجدول (2) .

شكل (2) تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر 2000-2024



Source: INDEX OF ECONOMIC FREEDOM , The Heritage Foundation

جدول (2) مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر 2000-2024

العام	مؤشر سيادة القانون			مؤشر حجم الحكومة			الكفاءة التنظيمية			انفتاح الأسواق			
	مؤشر الحرية الاقتصادية	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	الفعالية القضائية	العبء الضريبي	الاتفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
2000	51.7	50	29	-	65.3	54.4	-	55	-	76.8	55	50	30
2001	51.5	50	33	-	66.1	54.4	-	55	-	78.3	47.2	50	30
2002	54.1	50	31	-	65.6	71.2	-	55	-	79.2	55	50	30
2003	55.3	50	36	-	66.1	72.8	-	55	-	80.1	57.6	50	30
2004	55.5	50	34	-	66.1	76.8	-	55	-	79.8	57.4	50	30
2005	55.8	50	33	-	66.1	78.6	-	55	59.7	77.6	58.2	50	30
2006	53.2	50	32	-	64.7	72.1	-	39.8	62.1	73.6	57.6	50	30
2007	54.4	40	34	-	90.4	72.8	-	40.9	62.1	66.8	57.2	50	30
2008	58.5	40	33	-	90.8	73	-	60.2	62.2	69.9	66	50	40
2009	58	40	29	-	89.5	66.1	-	64.7	61.3	65.9	63.4	50	50
2010	59	40	28	-	89.7	73.4	-	65	55.6	64.2	74	50	50
2011	59.1	40	28	-	89.6	65.3	-	64.5	53.6	60.8	74	65	50
2012	57.9	35	31	-	89.7	64.1	-	63.8	53.7	62.3	74	65	40
2013	54.8	35	29	-	85.6	69.4	-	63.3	43.3	58.4	73.8	50	40
2014	52.9	20	28.6	-	85.6	69.6	-	62.7	45.7	60.5	71.4	45	40
2015	55.2	20	32	-	85.8	68	-	65.4	53.6	67.4	70	50	40
2016	56	20	37	-	85.6	65.9	-	68.3	51.4	65.8	70.6	55	40
2017	52.6	35.4	32.7	56.3	86.1	63	4.6	66.8	51.3	69.6	70.2	55	40
2018	53.4	32.7	32.2	52.5	84.2	65.1	1.2	71.5	5.5	69.6	70.9	60	50
2019	52.5	37	29.2	48.3	85.2	68.1	0	55.9	51.6	62.3	71.8	60	50
2020	54	48.5	34	51.2	86.1	69.9	2.8	62	51.5	61.3	70.2	60	50
2021	55.7	51.2	37	54	86.9	73.1	6	62.7	51.4	64.3	67	65	50
2022	49.1	39	28.7	22.1	87.1	75.7	3.7	54.1	32.9	70.9	60.2	65	50
2023	49.6	39.7	22.1	27.9	87.1	79.4	4.1	51.1	33.4	75.0	60.2	65	50
2024	49.7	40	26.2	21.9	86.7	80.8	11.8	48.9	32.8	72.9	60.2	65	50

المصدر : تم اعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية ، مؤسسة هيرتاج ، أعداد مختلفة

1-1-4 سيادة القانون

1-1-1-4 حقوق الملكية

بلغ مؤشر حقوق الملكية عام 2024 في مصر (40) نقطة وهو أقل من المتوسط العالمي (53.1) وهو ما يشير الى انخفاض درجة حماية القوانين لحقوق الملكية الخاصة (Heritage Foundation Report, 2024) ، ويتتبع تطور المؤشر نجد أن تصنيف مصر تراوح بين غير حر غالبا ومقيد ووصل أدنى درجة (20) نقطة عام 2016 ، بينما بلغ أقصى درجة (51.2) نقطة خلال فترة الدراسة عام 2021 كما يتضح من الجدول (2) حيث تشير التقارير الى أن قوانين ملكية العقارات في مصر معقدة ، كما أن حقوق الملكية الفكرية غير محمية بشكل كاف Heritage Foundation Report, 2024) . وعلى ذلك لم يشهد المؤشر تحسنا ملحوظا وصنفت مصر كاققتصاد ذو حقوق ملكية مقيدة في معظم سنوات الدراسة .

2-1-1-4 نزاهة الحكومة

وفقا لمؤشر نزاهة الحكومة تصنف مصر كاققتصاد مقيد لارتفاع درجة الفساد حيث بلغت درجة مؤشر نزاهة الحكومة في مصر (26.2) نقطة عام 2024 وهو أقل من المتوسط العالمي (43.9) ، وقد شهد المؤشر تراجعا خلال فترة الدراسة وبالرغم من التحسن النسبي في درجة المؤشر عام 2016 عقب اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حيث بلغ أعلى درجة خلال فترة الدراسة (37) نقطة في عام 2016 بعد اعتماد الحكومة للمرحلة الأولى من استراتيجية مكافحة الفساد عام 2014 ، حيث تضمنت المادة 218 من الدستور التزام الدولة والأجهزة الرقابية بتعزيز قيم النزاهة والشفافية والتنسيق فيما بينها لضمان الحفاظ على المال العام ، وكذلك عام 2021 مع اطلاق المرحلة الثانية لاستراتيجية مكافحة الفساد 2020 كما يتضح من الجدول (2) الا أن مصر ظلت تعاني ارتفاع درجة الفساد خلال فترة الدراسة

3-1-1-4 الفاعلية القضائية

تم إضافة قيم لمؤشر الفاعلية القضائية بداية من عام 2017 ، ويلاحظ من الجدول (2) أن قيم المؤشر تراوحت ما بين غير حر غالبا ومقيد خلال الفترة وقد شهد المؤشر تراجعا ملحوظا ويعود ذلك الى ارتفاع تكلفة القضاء والبطء في انفاذه بالرغم من ارتفاع الثقة فيه مجتمعيا (Heritage Foundation Reports, 2022)

4- 1- 2 حجم الحكومة

1-2-1-4 الانفاق الحكومي

حقق الاقتصاد المصري تقدما كبيرا في مؤشر الانفاق الحكومي و تراوح تصنيفه بين حر ومتوسط الحرية خلال سنوات الدراسة، يرجع هذا الى تبني مصر لسياسات صندوق النقد الدولي الداعمة لتقليص حجم الانفاق الحكومي بهدف خفض عجز الموازنة ، وقد بلغت درجة حرية الانفاق الحكومي

(80) نقطة عام 2024 وهي أعلى درجة وصل لها المؤشر خلال فترة الدراسة حيث صنف كالاقتصاد حر ، وبالنسبة لتطور المؤشر خلال فترة الدراسة يلاحظ اتجاه قيمة المؤشر للارتفاع مع تذبذب تصنيفه بين متوسط الحرية و حر ، وكانت أقل درجة وصل لها المؤشر عام 2000 و 2001 ب (54.4) نقطة خلال فترة الدراسة كما يتضح من الجدول (2).

4-2-1-2 العبء الضريبي

بلغ مؤشر العبء الضريبي في مصر (85.4) نقطة عام 2024 ليصنف حر ، ويتميز الاقتصاد المصري بانخفاض معدل العبء الضريبي نظرا لاتباع سياسة ضريبية مستقرة والاعتماد بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة والتي تعد أقل تشويها للنشاط الاقتصادي من الضرائب المباشرة ، وقد ساهم احلال نظام الضريبة على القيمة المضافة عام 2016 محل نظام الضريبة على المبيعات في توسيع الوعاء الضريبي (عادل، إ.، 2021) ، وبتتبع مؤشر العبء الضريبي في مصر خلال فترة الدراسة يلاحظ ارتفاع مؤشر الحرية للعبء الضريبي ليسجل في معظم سنوات الدراسة حر عدا الفترة من 2000- 2006 والتي بلغ فيها المؤشر تصنيف (حر غالبا) بدرجات تتراوح بين (65.6) نقطة عام 2002 و (64.7) نقطة عام 2006 ، كما يتضح من الجدول (2) .

4-2-1-3 الصحة المالية

ارتفع الدين العام المحلي والخارجي في مصر مع زيادة الاقتراض نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد بلغ الدين المحلي الاجمالي 4742.1 مليار جنية في نهاية يونيو 2020 ، بينما بلغ حجم الدين الخارجي 152.9 مليار دولار في نهاية يونيو 2024 (البنك المركزي المصري. (2024/2023) . كما أدت زيادة الدعم والانفاق الاجتماعي بعد 2011 الى زيادة الضغوط على المالية العامة (Heritage Foundation Report,2024)

وكما ذكرنا من قبل فقد تمت إضافة قيم مؤشر الصحة المالية لمؤشر الحرية الاقتصادية بداية من عام 2017 ، وقد صنفت خلال الفترة بانها مقيدة ، و بلغت الصحة المالية أدنى مستوياتها عام 2019 (صفر) نقطة نظرا لوصول حجم الدين العام الى 103% من الناتج المحلي الإجمالي ، وكانت أعلى درجة للحرية المالية عام 2024 ب (11.4) نقطة ، كما يتضح من الجدول (2) .

4-1-3 الكفاءة التنظيمية

4-1-3-1 حرية الأعمال

شهدت بيئة الأعمال المصرية تطورا نسبيا مع الاتجاه لتبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في التسعينيات ، ووفقا لتقارير البنك الدولي فقد قامت مصر في عام 2018 بأكبر عدد من الإصلاحات والتسهيلات لإجراءات أنشطة الأعمال بما يخدم زيادة تنافسية الاقتصاد وجذب الاستثمار من

أهم هذه الإصلاحات إلغاء شرط الحصول على شهادة بنكية، وإنشاء نظام الشباك الواحد لإتمام الإجراءات، وخفض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري من 16 يوما إلى 11 يوما ، تدعيم حماية حقوق الأقلية من المساهمين عن طريق إلزام الشركات بزيادة الشفافية ، بالإضافة الى تسهيلات في مجال دفع الضرائب عن طريق توسيع نطاق نظام الرد النقدي لضريبة القيمة المضافة ليشمل الصناعات التحويلية في حالة الاستثمار الرأسمالي (مصدق، س. 2018) ، وقد انعكس هذا على مؤشر حرية الأعمال والذي تذبذب تصنيف مصر فيه بين مقيد غالبا ومقيد في الفترة قبل عام 2008 ، ثم ارتفع ليصبح حرا غالبا بداية من عام 2008 ليسجل (60.2) نقطة حتى وصل الى أعلى قيمة له عام 2018 ب (71.5) نقطة قبل أن يعاود الانخفاض مرة أخرى بداية من عام 2019 نظرا لبعض القيود حول تصاريح البناء وغيرها وحتى نهاية فترة الدراسة ليصنف كمقيد عام 2024 ب (48.9) نقطة وهي أقل درجة وصل إليها المؤشر خلال فترة الدراسة كما يتضح من الجدول (2) ، ولاشك في أن هذا التذبذب في قيمة المؤشر يعكس انخفاض قدرة الاقتصاد على توفير ودعم بيئة الأعمال المناسبة .

2-3-1-4 حرية العمل

تعد حرية العمل منخفضة بشكل ملحوظ في مصر نظرا لأن لوائح التوظيف غير مرنة بما يكفي ، كما أن إنتاجية العامل غير مرتبطة بالأجر ، بالإضافة الى أن ارتفاع معدلات البطالة أدى الى زيادة الاتجاه للعمل في القطاعات غير الرسمية (Heritage Foundation Report, 2022) .

وبتتبع تطور تصنيف مؤشر حرية العمل خلال فترة الدراسة – والذي توافرت بياناته بداية من عام 2005- نجد أنه اتجه للانخفاض خلال فترة الدراسة و تراوح بين مقيد غالبا في معظم سنوات الدراسة ومتوسط الحرية خلال الفترة 2006- 2009 ، الا انه عاود الانخفاض بعد ذلك ليصل الى أقل درجة عام 2024 ب (32.8) نقطة بينما كانت أقصى درجة حرية للمؤشر عام 2008 ب (62.2) نقطة ، كما يتضح من الجدول (2) .

3-3-1-4 الحرية النقدية

تعد الحرية النقدية في مصر متوسطة ، و شهدت فترة الدراسة تحسنا ملموسا مع تذبذب في قيمة مؤشر الحرية النقدية وتراوح درجة المؤشر ما بين حرا غالبا وحر في معظم سنوات الدراسة ، ففي خلال الفترة من 2000 – 2006 كان التصنيف حرا غالبا ووصل الى حرا عام 2003 ب (80.1) نقطة وهي أعلى درجة وصل إليها المؤشر ، حيث قامت الحكومة بتحرير سعر الصرف مما أدى الى ارتفاع مؤشر الحرية النقدية ، وبعد عام 2006 أخذ المؤشر في الانخفاض حتى وصل أقل تصنيف عام 2013 ب (58.4) نقطة ، و أدى تحرير سعر الصرف مرة أخرى في عام 2016 الى ارتفاع مؤشر الحرية النقدية وانخفض بعد هذا العام بدرجة بسيطة ثم عاود الارتفاع عام 2022 وحتى نهاية فترة الدراسة كما يتضح من الجدول (2) .

4-1-4 انفتاح الأسواق

1-4-1-4 الحرية التجارية

يقوم مؤشر حرية التجارة على مؤشرين متوسط سعر التعريفات الجمركية ، القيود غير التعريفية و تبلغ متوسط التعريفات الجمركية في مصر عام 2024 حوالى 12.4 في المائة ، بالإضافة الى أكثر من 150 إجراء غير تعريفي ساري المفعول. (Heritage Foundation Report,2024)

ومع انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية تم الالتزام بإجراء تعديلات على القيود التعريفية وفي عام 2004 تم اصدار قانون رقم 300 لخفض معدلات التعريفات ، كما تم تحرير سعر الصرف بشكل جزئي(رمضان، ع،2016) . وقد انعكس ذلك في تطور الحرية التجارية في مصر خلال سنوات الدراسة ، حيث اتجهت حرية التجارة للزيادة بشكل مطرد خلال فترة الدراسة ، حيث صنفت خلال الفترة من 2000-2009 بأنها غير حرة غالبا ، بأقل تصنيف عام 2000 و2002 ب (55.2) نقطة ، وخلال الفترة من 2010 -2020 بأنها حرة غالبا بأعلى درجة (74) نقطة خلال فترة الدراسة في أعوام 2010 - 2012 ، ونظرا لارتفاع العجز في الميزان التجارى نتيجة تحرير سعر الصرف لاعتماد الواردات على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج ، فقد قامت الحكومة بإجراء تعديلات لرفع التعريفات مرة أخرى لمواجهة العجز في الميزان التجارى مما أدى الى انخفاض حرية التجارة مرة أخرى وبشكل بسيط بداية من عام 2021 وحتى نهاية فترة الدراسة كما يتضح من الجدول (2) .

2-4-1-4 حرية الاستثمار

وفقا لتقرير الحرية الاقتصادية عام 2024 فان حرية الاستثمار في مصر تعد مقيدة ، وبالرغم من أن الحكومة المصرية أجازت للأجانب امتلاك المشاريع بنسبة 100% الا أنه لازالت هناك قيود على تملك الأراضي الزراعية والعقارات ومازالت هناك قيود كبيرة على الاستثمار في بعض القطاعات ، وخلال الفترة من 2000 وحتى عام 2010 صنفت حرية الاستثمار في مصر بأنها مقيدة غالبا ب (50) نقطة ، ومع زيادة الشفافية التنظيمية بدأت حرية الاستثمار في التزايد لتعاود الانخفاض مرة أخرى عام 2013 عقب الأحداث السياسية في مصر وتخوف المستثمرين من عدم استقرار الأوضاع وحتى عام 2017 (Heritage Foundation Report, 2010) ، وبداية من عام 2018 اتجهت حرية الاستثمار للارتفاع لتصبح متوسطة الحرية ب (60) و (65) نقطة حتى نهاية فترة الدراسة ، كما يتضح من الجدول (2) مع اتخاذ الحكومة لمزيد من الإصلاحات في مجال الاستثمار . وبالرغم من ذلك فان البيروقراطية لازالت تمثل عائقا مهما أمام تدفقات الاستثمار.

3-4-1-4 الحرية المالية

ظلت الحرية المالية في مصر مقيدة منذ بداية فترة الدراسة وحتى عام 2008 ، ومع خطة الإصلاح المالي التي تبنتها الحكومة والجهود المبذولة لتخفيض ملكية الدولة للبنوك العامة ورفع مشاركة القطاع الخاص ، والسماح بالملكية الكاملة للبنوك للقطاع الخاص والأجنبي ارتفع تصنيف الحرية المالية (Heritage Foundation Report, 2009) يتضح ذلك من الجدول (2) حيث ارتفعت الى (50 نقطة) لتصبح مقيدة غالبا عام 2009 ، ثم عاودت الانخفاض في الفترة من عام 2012- 2017 تأثرا بالأحداث السياسية عام 2011 لتبلغ (40 نقطة) ثم عاودت الارتفاع ل(50) نقطة مرة أخرى مع تطبيق خطة الإصلاح بداية من عام 2018 وحتى نهاية فترة الدراسة .

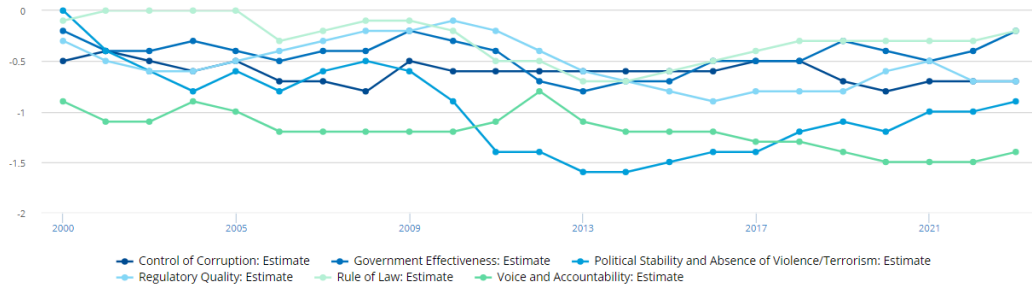
يتضح مما سبق أن أداء مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة الدراسة يعكس انخفاض الجودة المؤسسية الاقتصادية في مصر ، ومع ذلك فقد شهدت بعض المؤشرات الفرعية (الحرية التجارية ، العبء الضريبي ، الانفاق الحكومي ، الحرية النقدية) تحسنا ملحوظا ، و يجب الإشارة الى أن الأداء المتواضع في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة الدراسة يرجع في جزء كبير منه للعقبات والمشاكل الداخلية مثل انخفاض المدخرات المحلية وارتفاع أعباء الديون وارتفاع عجز الموازنة بالإضافة للأوضاع الاقتصادية العالمية والأوضاع السياسية المحلية وظروف جائحة كورونا .

2-4 تطور مؤشر الحوكمة

تم الاعتماد على المؤشر العالمي للحكومة (WGI Worldwide Governance Indicators) الذي يصدره البنك الدولي لتحليل تطور الجودة المؤسسية السياسية في مصر ، نظراً لتوافر البيانات لمعظم سنوات الدراسة بالإضافة لأنه يعد أكثر مؤشرات الحوكمة شمولاً ودقة مما يساعد في الاعتماد على نتائجه في رسم السياسات واتخاذ القرارات .

ويوضح الشكل (3) والجدول (3) تطور أداء مصر في مؤشر الحوكمة المركب 2000-2023 (أحدث عام توافرت فيه البيانات) والذي يشير الى أداء متواضع لمصر خلال فترة الدراسة .

شكل (3) تطور أداء مصر في مؤشر الحوكمة 2000-2023



Source: Worldwide Governance Indicators

جدول (3) تطور أداء مصر في مؤشر الحوكمة 2000-2023

العام	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	مكافحة الفساد	سيادة القانون
2000	-0.89	0.05	-0.17	-0.30	-0.49	-0.05
2002	-1.1	-0.41	-0.45	-0.46	-0.44	-0.01
2003	-1.08	-0.64	-0.39	-0.57	-0.53	0.00
2004	-0.95	-0.82	-0.28	-0.57	-0.58	0.01
2005	-0.96	-0.63	-0.40	-0.45	-0.54	0.00
2006	-1.20	-0.84	-0.50	-0.41	-0.74	-0.28
2007	-1.17	-0.55	-0.37	-0.32	-0.74	-0.25
2008	-1.21	-0.51	-0.38	-0.20	-0.77	-0.13
2009	-1.16	-0.61	-0.21	-0.18	-0.46	-0.08
2010	-1.19	-0.90	-0.32	-0.15	-0.60	-0.17
2011	-1.14	-1.44	-0.44	-0.25	-0.63	-0.48
2012	-0.77	-1.44	-0.68	-0.39	-0.58	-0.54
2013	-1.05	-1.64	-0.78	-0.56	-0.61	-0.74
2014	-1.18	-1.63	-0.72	-0.69	-0.58	-0.70
2015	-1.19	-1.50	-0.69	-0.80	-0.60	-0.60
2016	-1.20	-1.44	-0.54	-0.89	-0.59	-0.48
2017	-1.25	-1.43	-0.53	-0.81	-0.50	-0.45
2018	-1.32	-1.19	-0.45	-0.80	-0.51	-0.30
2019	-1.44	-1.12	-0.25	-0.76	-0.66	-0.33
2020	-1.48	-1.18	-0.45	-0.57	-0.81	-0.32
2021	-1.51	-1.03	-0.46	-0.52	-0.71	-0.26
2022	-1.45	-0.98	-0.45	-0.71	-0.68	-0.27
2023	-1.38	-0.87	-0.24	-0.67	-0.75	-0.18

المصدر : تم اعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشر الحوكمة ، البنك الدولي

4-2-1 الصوت والمساءلة

شهد مؤشر الصوت والمساءلة تقلبات خلال فترة الدراسة ، وإن كان الاتجاه العام يشير الى تراجع حرية التعبير ، وقد شهدت بداية فترة الدراسة تذبذبا في قيمة المؤشر حتى عام 2006 ، ثم شهد ثباتا نسبيا حتى عاود الارتفاع مرة أخرى حتى وصل أعلى قيمة (-0.76) عام 2012 عقب أحداث يناير ثم أخذ في الانخفاض بشكل تدريجي وحتى نهاية فترة الدراسة كما يتضح من الجدول (3) والشكل (3) .

4-2-2 الاستقرار السياسي

يمكن القول بأن أداء المؤشر شهد تراجعا خلال الفترة من بداية الدراسة حتى وصل الى أسوأ أداء له عام 2013 (-1.64) في فترة عدم الاستقرار عقب أحداث يناير ثم بدأ في الارتفاع تدريجيا بداية من عام 2014 وحتى نهاية فترة الدراسة لعودة الاستقرار السياسي مرة أخرى كما يتضح من الجدول (3) والشكل (3) .

4-2-3 فاعلية الحكومة

شهد المؤشر تحسنا نسبيا مع تذبذب قيمه خلال فترة الدراسة وحقق أفضل أداء له عام 2000 ، وسجل أسوأ أداء له عام 2013 (-0.78) نظرا للتغيرات التي صاحبت الأحداث السياسية ، وفي عام 2019 ارتفع المؤشر مرة أخرى مع بداية ظهور نتائج الإصلاحات الإدارية التي تم تطبيقها وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، مما أدى الى تحسين جودة الخدمات العامة ، بالإضافة الى برامج التدريب التي ساعدت في رفع كفاءة الخدمة المدنية (فهيم، ه. (2024) ، كما يتضح من الشكل (3) والجدول (3).

4-2-4 مؤشر الجودة التنظيمية

شهد المؤشر اتجاها للانخفاض مع بداية فترة الدراسة ثم عاود الارتفاع مرة أخرى عام 2005 حتى وصل لأفضل أداء له خلال فترة الدراسة عام 2010 (-0.15) نتيجة لاتباع العديد من الإصلاحات منها تطوير القطاع المالي والمصرفي وتبسيط إجراءات الاستثمار ، ثم شهد تراجعا واضحا مع عام 2011 حتى بلغ أسوأ أداء عام 2016 (-0.89) متأثرا بمجموعة من العوامل منها عدم استقرار اللوائح والقوانين والاضطرابات السياسية ليعاود الارتفاع ويشهد تحسنا واستقرارا نسبيا مع الاستقرار السياسي وتحسن بيئة الأعمال ثم الانخفاض مرة أخرى عام 2022 متأثرا بجائحة كورونا ، كما يتضح من الشكل (3) والجدول (3) .

4-2-5 مكافحة الفساد

شهدت الفترة الأولى من الدراسة وحتى عام 2010 تذبذبا في قيم مؤشر مكافحة الفساد ، ووصل أعلى قيمة عام 2002 (-0.44) وإن أخذ اتجاها عاما للانخفاض حتى عام 2008 ، ثم شهد ثباتا نسبيا حتى عام 2016 نتيجة اعتماد استراتيجية مكافحة الفساد عام 2014 والتي كشفت من خلالها عن عدد كبير من قضايا الفساد (El Baradei, L., 2021) وذلك قبل أن يعود للانخفاض مرة أخرى عام 2018 ويصل لأدنى قيمة عام 2020 (-0.81) ، وحتى نهاية فترة الدراسة وإن شهد تحسنا طفيفا عام 2021 كما يتضح من الشكل (3) والجدول (3) مع اطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .

4-2-6 سيادة القانون

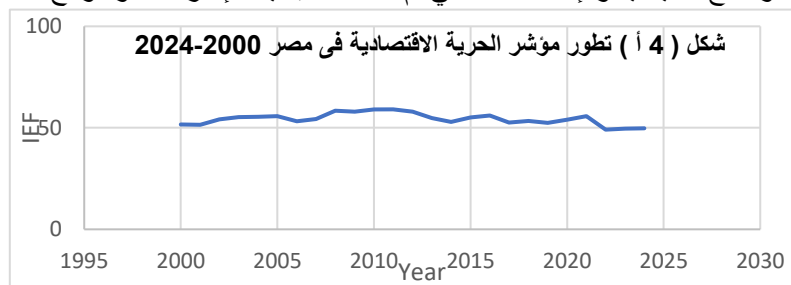
شهد مؤشر سيادة القانون تحسنا نسبيا خلال فترة الدراسة وإن شهد ثباتا في بداية الفترة أعقبه اتجاه للانخفاض بشكل مطرد بداية من عام 2009 حتى وصل أسوأ أداء عام 2013 (- 0.74) تأثرا بالأحداث السياسية عام 2011 ، وفي عام 2014 اتخذت الدولة إجراءات لتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون والشفافية والمساءلة (El Baradei, L., 2021) ، ليعاود المؤشر الارتفاع مرة أخرى وبشكل مطرد و حتى نهاية فترة الدراسة كما يتضح من الشكل (3) والجدول (3) .

وفقا لما سبق فإن أداء مصر في مؤشر الحوكمة خلال فترة الدراسة يعكس انخفاض الجودة المؤسسية السياسية في مصر فقد سجلت مصر قيمة سلبية في المؤشر الإجمالي للحوكمة وأقل من المتوسط العالمي والإقليمي خلال فترة الدراسة في معظم أبعاد الحوكمة مع علامات تحسن طفيفة حيث حدث تحسن نسبي في مؤشرات فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون ، بينما شهدت باقي المؤشرات تراجعاً ملحوظاً وقد شهدت الفترة ما بعد 2011 تراجعاً كبيراً في معظم المؤشرات الفرعية خاصة الاستقرار السياسي وسيادة القانون ، ثم سجلت الفترة من 2015 تحسناً طفيفاً نتيجة للإصلاحات الإدارية والقانونية.

4-3 مدى انعكاس تطور الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر

يتضح من خلال تتبع بيانات المؤشرات زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر مع التحسن في درجة مؤشرات الجودة في بعض سنوات الدراسة والعكس صحيح ، وذلك على النحو الآتي :

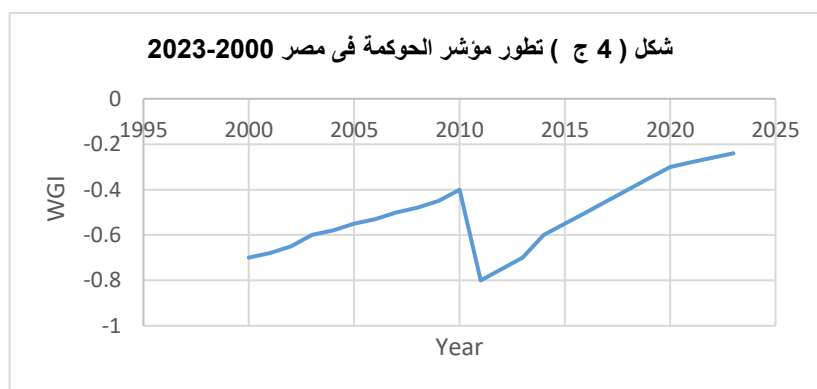
- يوضح الشكل (4 أ) والشكل (4 ب) مدى التزامن بين أداء مؤشري الحرية الاقتصادية وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة ، و يلاحظ من الرسم أنه في الفترة من 2000-2008 كان هناك ارتفاع متزامن ما بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث ارتفع مؤشر الحرية من (51.7) الى (58.5) نقطة ووصل مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الى ذروته عام 2006 (8.9 %) حيث أسهمت الإصلاحات الاقتصادية وتحرير الأسواق في رفع جاذبية الاستثمار ، وفي الفترة 2009 – 2011 بينما وصل مؤشر الحرية الاقتصادية الى ذروته عام 2011 (59.1) وصل صافي تدفق الاستثمار الأجنبي الى أدنى قيمة (0.2 - %) و يرجع ذلك لظروف الأزمة المالية العالمية وأحداث يناير التي عكست حساسية تدفقات الاستثمار للاضطرابات السياسية ، وشهدت الفترة من 2015-2023 ثبات نسبى في مؤشر الحرية صاحبه تحسن تدريجي في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي نظرا لاستقرار الأوضاع السياسية والإصلاحات التي تم اتخاذها لتبسيط الإجراءات واللوائح .



المصدر : تم اعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية ، مؤسسة هيرتاج ، أعداد مختلفة



المصدر : تم اعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي



المصدر : تم اعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشر الحوكمة ، البنك الدولي

- و يوضح الشكل (4 ب) والشكل (4 ج) العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي ومؤشر الحوكمة في مصر خلال الفترة 2023-2000 ، ويظهر من الرسم تزامن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع ارتفاع مؤشر الحوكمة ، والعكس صحيح ، ففي الفترة 2000 -2010 و التي شهد فيها مؤشر الحوكمة تحسنا نسبيا من (-0.7) الى (-0.4) نتيجة الإصلاحات الهيكلية وجهود مكافحة الفساد وتحسن بيئة الاستثمار حدثت زيادة ملحوظة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي حتى وصل أعلى قيمة له عام 2006 ، بينما شهدت الفترة التالية والتي حدثت فيها الأزمات المالية والسياسية تراجع كبير ومتزامن في المؤشرين حيث وصل مؤشر الحوكمة (-0.8) عام 2011 وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة بينما وصل مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الى (-0.2) %) لانسحاب الاستثمارات نظرا لارتفاع المخاطر ، وفي الفترة بعد 2014 والتي شهدت الإصلاحات التشريعية الحديثة وبرامج مكافحة الفساد حدث تحسن تدريجي في مؤشر الحوكمة بالتزامن مع حدوث تحسن تدريجي في مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي ، وحتى نهاية فترة الدراسة .

وهو ما يعنى أن تحسن مؤشرات الجودة المؤسسية سواء الاقتصادية أو السياسية صاحبه تحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ، وهو ما يؤكد أهمية دور الأداء المؤسسي في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد ويشير الى ضرورة استمرار الإصلاحات المؤسسية لجذب مزيد من الاستثمارات .

5- النتائج :

- 1- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا فعالا في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لما يصاحبه من تدفقات لرؤوس الأموال، والتكنولوجيا الحديثة والخبرات، مما يساهم في زيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية للصناعات مما يؤدي الى مزيد من النمو الاقتصادي. نظرا لذلك فقد حظيت العوامل الكمية (العمل ، رأس المال المادي والبشرى) المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير ولفترة طويلة من قبل الاقتصاديين . وبظهور الاقتصاد المؤسسي الجديد مع سبعينات القرن العشرين بدأ الاهتمام بدور العوامل المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل فشل عديد من تجارب التنمية وتعثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، و بدأت المناداة بضرورة تحقيق الإصلاحات المؤسسية جنبا الى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الكلية .
- 2- عملت مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ منتصف سبعينات القرن العشرين بانتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، كما بدأت في التسعينات بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تحت مظلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مما ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر ، الا أنها ظلت عند مستويات منخفضة مقارنة بالتدفقات إلى الدول النامية الأخرى ، لا سيما في ظل اهمال الدور المؤسسي في جذب الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة ، فقد اتسمت البيئة المؤسسية في مصر بعدم الاستقرار والوضوح في العلاقات التنظيمية التي تربط بين مؤسسات الدولة ، بالإضافة الى تعدد وتداخل وعدم وضوح القوانين المنظمة لبيئة الأعمال ، التغيير المستمر للسياسات المنظمة للاستثمار وغيرها من المشاكل التي تؤثر بالسلب على نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- 3- نظرا لأهمية الدور الذى باتت تلعبه البيئة المؤسسية في الدول كأحد أهم محددات الاستثمار حول العالم ومع بداية الألفينات بدأت مصر في إعطاء مزيد من الاهتمام للعوامل المؤسسية الجاذبة للاستثمار فاتخذت الحكومة المصرية عدد من الإصلاحات في الجانب المؤسسي بهدف خلق مناخ استثماري يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .
- 4- وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية صنفت مصر كدولة ذات اقتصاد غير حر غالبا في معظم سنوات الدراسة بدرجة حرية اقتصادية أقل من المتوسطات العالمية والإقليمية ، ويرجع ذلك لانخفاض درجة الحرية لمعظم متغيرات المؤشر ، وبالرغم من التحسن الذى طرأ على المؤشر خلال بعض السنوات الا أنه سجل أداءا متواضعا خلال فترة الدراسة بصفة عامة ، وعلى مستوى المؤشرات الفرعية حدث تراجع في أداء خمس من المؤشرات (حقوق الملكية ، نزاهة الحكومة ، الفعالية القضائية ، حرية العمل ، الصحة المالية) بينما شهدت أربعة مؤشرات تحسنا ملموسا (الحرية التجارية ، العبء الضريبي ، الانفاق الحكومي ، الحرية النقدية) وشهدت باقي المؤشرات تحسنا نسبيا (الاستثمار ، الأعمال ، الحرية المالية) .

5- يوضح مؤشر الحوكمة للبنك الدولي أداء متواضعا لمصر وأقل من المتوسط العالمي والاقليمي خلال فترة الدراسة في معظم أبعاد الحوكمة مع علامات تحسن طفيفة حيث حدث تحسن نسبي في مؤشرات فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون ، بينما شهدت باقى المؤشرات تراجعاً ملحوظاً

6- انعكس انخفاض الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية في مصر على تواضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ، وارتبط التطور الحادث في مؤشرات الجودة بتطور التدفقات في نفس الاتجاه ، حيث تزامن التحسن في مؤشرات الحرية الاقتصادية والحوكمة في بعض سنوات الدراسة بتحسن في تدفقات الاستثمار والعكس صحيح ، مما يؤكد على أهمية الدور الذى تلعبه الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

مما سبق يتضح أن أداء مصر في مؤشري الحرية الاقتصادية والحوكمة يعكس انخفاض كلا من الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية خلال فترة الدراسة على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة ، وهو ما يعكس انخفاض قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات ويفسر الى حد كبير انخفاض التدفقات تأثراً بذلك خلال فترة الدراسة ، الا أن التقدم الملحوظ في بعض متغيرات المؤشرين في السنوات العشر الأخيرة من الدراسة تأثراً بالسياسات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة وبرامج الإصلاح الاقتصادي ، واستراتيجية التنمية المستدامة والتحول الرقمي بالإضافة الى سياسات دعم القطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وغيرها ، يعطى استشرافاً بمزيد من التحسن في المستقبل ويشير لأهمية تقديم مزيد من الإصلاحات .

6- التوصيات

في ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج توصى الدراسة بالآتي :

- 1- خفض تدخل الحكومة في القطاع المالي وتوفير حرية أكبر للمؤسسات المالية الأجنبية بحيث تعامل معاملة المؤسسات المحلية بما يحقق مزيد من الحرية الاقتصادية .
- 2- اصدار التشريعات المنظمة لحرية تدفق المعلومات بين المؤسسات الحكومية بالشكل الذي لا يضر الأمن القومي .
- 3- ضبط العلاقة بين السلطة والمال العام وتقوية مؤسسات الدولة من خلال تعزيز سيادة القانون .
- 4- تقديم برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات ووضع آليات للتعاون بين الجهات الحكومية المختلفة من أجل لارتفاع القدرات المؤسسية .
- 5- استعادة ثقة المستثمرين في النظام القضائي من خلال تبسيط إجراءات التقاضي وتفعيل القوانين المتعلقة بحماية الممتلكات .
- 6- تحديد المسؤوليات والمهام بين الجهات الإدارية المختلفة مع تبسيط الإجراءات الإدارية .
- 7- تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل دعم الحوكمة .
- 8- تبني مفاهيم الاستثمارية والشمولية في جميع الإصلاحات المؤسسية بالإضافة الى رؤية استراتيجية طويلة الأجل للوصول الى الهدف المنشود .
- 9- انشاء وحدة مستقلة لتقييم الأداء المؤسسي تقوم بإصدار تقارير سنوية لضمان المتابعة .

7- المراجع أولا : المراجع العربية

1. بركات، ه. ر. (2018). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس*، 9(1)، 723-739.
2. البنك المركزي المصري. (2024/2023). *المجلة الاقتصادية*، 64(4)، 46-66.
3. حسين، إ. ف. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر. *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية*، 5(2)، 167-175.
4. رمضان، ع. (2016). قياس وتحليل مدى فاعلية السياسة الجمركية في تخفيف العجز التجاري في مصر. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية*، 1(1).
5. السيد، ج. م. (2017). الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط*، 19(2)، 45-88.
6. شقبق، ع. &، عدلي. (2016). الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 3(2)، 281-294.
7. عادل، إ. (2021). السياسات الضريبية في مصر بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. *مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء*، (6).
8. عبد الرحيم، م. س. (2023). أثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر: دراسة قياسية للفترة 1996 - 2020. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط*، 4(2)، 161-212.
9. عبد الفتاح، م. ب. (1995). *الوظيفة الاقتصادية للدولة: دراسة في الأصول والنظريات*. مركز دراسات الدول النامية، القاهرة.
10. عزت، أ. (2023). الإصلاح المؤسسي والحوكمة كركيزة أساسية لبناء الدولة المصرية الجديدة. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، 2(3)، يوليو 2023.
11. غلوش، ط. م. (2023). أثر العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة*، 47(2)، أبريل 2023.
12. فهمي، ه. (2024). الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات (دراسة حالة للتجربة المصرية خلال الفترة 2002-2024). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، 3(2)، 41-12.
13. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء. (2024، فبراير). *بور الحوافز في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر* (منتدى السياسات العامة، العدد 2).
14. مصدق، س. (2018). *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*. البنك الدولي.

ثانيا : المراجع الأجنبية

1. UNCTAD. (2006). *Trade and development report 2006: Global partnership and national development policies*. United Nations Conference on Trade and Development.
2. Akpilic, F. (2025). Global uncertainty, institutional quality, financial development, and foreign direct investment inflows. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 1–27.
3. Anyanwu, J. C. (2011). Determinants of foreign direct investment inflows to Africa, 1980–2007 (*Working Paper No. 136*). African Development Bank Group.
4. Asif, M., Majid, A., Yasir, M., & Ali, A. (2018). Fluctuations in political risk indicators and their impact on FDI inflow in Pakistan. *Asian Journal of Technology Innovation*, 26(3), 269–289.
5. Aziz, O. G. (2018). Institutional quality and FDI inflows in Arab economies. *Finance Research Letters*, 25, 111–123.
6. Bacchetti, L., & Kobeissi, N. (2009). Role of governance and institutional environment in affecting cross-border M&As, alliances and project financing: Evidence from emerging markets. *Centre for Economic and International Studies, Research Paper Series*, 7(6), Paper No. 156.
7. Bakar, A. H. A., Sinnappan, P., Salim, F. A. A., & Teo, P. C. (2022). Factors influencing foreign direct investment (FDI) location selection: A review of the literature. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 12(7).
8. Beheshtitabar, E. (2008). *The impact of economic freedom on FDI inflows to developing countries: The case of the Middle East* [Master's thesis, The International Business School].
9. Bergara, M., Henisz, W. J., & Spiller, P. T. (1998). Political institutions and electric utility investment: A cross-nation analysis. *California Management Review*, 40(2), 18–35.
10. Berggren, N., Bergh, A., & Bjørnskov, C. (2009). The growth effects of institutional quality (*Ratio Working Papers*). The Ratio Institute, Aarhus School of Business.
11. Bevan, A., & Estrin, S. (2004). Foreign investment location and institutional development in transition economies. *International Business Review*, 13(1), 43–64.

12. Bureau of Economic and Business Affairs. (2015–2016). *Egypt: Investment climate statement*. U.S. Department of State.
13. Busse, M., & Hefeker, C. (2007). Political risk, institutions and foreign direct investment. *European Journal of Political Economy*, 23(2), 397–415.
14. Buxheli, B. (2008). *What is the attractiveness of Albania for foreign direct investment (FDI) flows?* [Master's thesis, Oxford Brookes University].
15. Cándido, J. (2022). The relation between the index of economic freedom and good governance with efficiency of the European Structural Funds. *Papers in Regional Science*, 101(2), 327–350.
16. Chaib, B., & Siham, M. (2014). The impact of institutional quality in attracting foreign direct investment in Algeria. *Topics in Middle Eastern and North African Economies*, 16(2), 142–163.
17. Coase, R. H. (1937). The nature of the firm. *Economica*, 4(16), 386–405.
18. Cuervo-Cazurra, A. (2006). Who cares about corruption? *Journal of International Business Studies*, 37(6), 807–822.
19. Daude, C., & Stein, E. (2007). The quality of institutions and foreign direct investment. *Economics & Politics*, 19(3), 317–344.
20. Davis, L. E., & North, D. C. (1971). Institutional change and economic growth. *The Journal of Economic History*, 31(1), 118–125.
21. De Mello, L. R. (1999). Foreign direct investment-led growth: Evidence from time series and panel data. *Oxford Economic Papers*, 51(1), 133–151.
22. El Baradei, L. (2021). Public administration in Egypt after the Arab spring. In I. M. B. Noor & G. Boukaert (Eds.), *Public administration in conflict affected countries* (pp. 61–76). Springer International Publishing.
23. Fazio, G., & Talamo, G. M. C. (2008). How attractive is good governance for FDI? In J. J. Choi & S. Dow (Eds.), *Institutional approach to global corporate governance: Business systems and beyond* (*International Finance Review*, Vol. 9, pp. 119–140). Emerald Group Publishing Limited.
24. Gani, A. (2007). Governance and foreign direct investment links: Evidence from panel data estimations. *Applied Economics Letters*, 14(10), 753–756.
25. Ghosh, S., & Saha, S. K. (2025). Impact of foreign direct investment on economic growth in developing countries: The role of institutional quality. *Sustainable Economies*, 3(1), 389.
26. Hamilton, W. (1919). The institutional approach to economic theory. *The American Economic Review*, 9, 309–318.
27. Heritage Foundation. (n.d.). *Index of economic freedom* [Annual reports, various years]. <https://www.heritage.org/index/>

-
-
28. Herrera-Echeverri, H. H., & Estévez-Bretón, J. B. (2014). Foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship in emerging markets. *Journal of Business Research*, 67(9), 1921–1932.
 29. Huda, N. (2017). Foreign direct investment and economic growth in the Arab region: The case of knowledge spillover effects. *International Journal of Economics and Finance*, 9(1), 47–56.
 30. Hall, J. C., Sobel, R. S., & Crowley, G. R. (2010). Institutions, capital and growth. *Southern Economic Journal*, 77(2).
 31. Kaufmann, D. (2003). Institutions matter. In B. Pleskovic & N. Stern (Eds.), *Annual World Bank Conference on Development Economics: The New Reform Agenda*. Washington, DC: World Bank; New York, NY: Oxford University Press.
 32. Kumar, N. (Ed.). (2002). *Globalization and the quality of foreign direct investment*. Oxford University Press.
 33. Le, A. H., & Kim, T. (2020). The effects of economic freedom on firm investment in Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(3).
 34. Meier, L. (2006). Factors driving U.S. foreign direct investment. *Washington University Open Scholarship*, 4(2).
 35. Hess, M. L. (2008). *Doorways to development: Foreign direct investment policies in developing countries* (Doctoral dissertation). UMI Dissertation Publishing.
 36. Nabli, M. K., & Nugent, J. B. (1989). The new institutional economics and its applicability to development. *World Development*, 17(9), 1333–1347.
 37. North, D.C. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance: An introduction to institutions and institutional change*, Cambridge University Press
 38. North, D. C., & Thomas, R. P. (1973). *The rise of the Western world: A new economic history*. Cambridge University Press.
 39. Nunnenkamp, P. (2004). To what extent can foreign direct investment help achieve international development goals? *The World Economy*, 27(5), 657–677.
 40. Peres, M. (2018). The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: Evidence from developed and developing countries. *Economic Research – Ekonomska Istraživanja*, 31(1), 626–644.

-
-
41. Perry, A. (2000). An ideal legal system for attracting foreign direct investment? Some theory and reality. *American University International Law Review*, 15(6), 1627–1657.
 42. Reder, M. W. (1999). *Economics: The culture of a controversial science*. University of Chicago Press.
 43. Saha, S. (2022). Effects of institutional quality on foreign direct investment inflow in lower-middle-income countries. *Heliyon*, 8(10), e10828.
 44. Sabir, S.(2019). Institutions and FDI: Evidence from developed and developing countries . *Financial Innovation* , 5(1).
 45. Seyoum, B. (2009). Formal institutions and foreign direct investment. *Thunderbird International Business Review*, 51(2), 165–181.
 46. Shokhrukh, O., Ikboljon, K., & Zamon, X. (2023). The role of economic freedom in the relationship between foreign direct investment and economic growth. *Journal of Economic Integration*, 38(2).
 47. Siddharthan, N. S. (2009). Determinants, constraints and impact of foreign direct investment: India-China comparison. In M. Agarwal (Ed.), *India's economic future: Education, technology, energy and environment*. New Delhi, India: Esha Beteille Social Science Press.
 48. Veblen, T. (1899). *The theory of the leisure class: An economic study in the evolution of institutions*. New York, NY: Macmillan.
 49. Williamson, O. E. (1975). *Markets and hierarchies: Analysis and antitrust implications. A study in the economics of internal organization*. New York, NY: Free Press.
 50. World Bank. (2004). An evaluation of World Bank investment climate activities :World Bank.
 51. World Bank. (2002). *World development report 2002: Building institutions for markets*. Washington, DC: World Bank.
 52. World Bank. (2020). Institutional and structural reforms for a stronger and more inclusive recovery: Policy note for Mongolia. Washington, DC: World Bank.

The Evolution of Economic and Political Institutional Quality as a Determinant of Foreign Direct Investment Attractiveness in Egypt 2000-2024 (Analytical study)

Abstract

This study aims to analyze the development of Egypt's performance in economic and political institutional quality indicators during the period 2000-2024. The study adopted a descriptive analysis approach, using the Index of Economic Freedom to express economic institutional quality and the Governance Index to express political institutional quality, to assess the current situation and the most important challenges facing Egypt in attracting foreign direct investment. The study concluded that despite Egypt's modest performance in economic and political institutional quality indicators, it witnessed a relative improvement in some indicators during the study period. This improvement was linked to a relative improvement in foreign direct investment flows to Egypt. However, this remains less than desired, requiring further institutional reforms, which must be comprehensive and sustainable, to raise the level of confidence in the Egyptian institutional environment and make it more attractive to foreign direct investment.

Keywords: Institutional quality, Governance Index, Economic Freedom Index, Foreign Direct Investment, Egypt.